: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i43.728

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية
IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

No.43

السلوك الاستهلاكي والأمن المائي في العراق للمدة 2020-2025

Consumer Behavior and Food Security in Iraq for the Period 2020–2025

Assistant Professor Dr. Istabraq Fadhil Shaeer [a]
Al-Nahrain University – College of Political Science [a]
https://orcid.org/0009-0008-9733-5777

ا.م.د استبرق فاضل شعير [a] *
جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 26 March.2026
-Received in revised form 6 April. 2026
- Accepted 23. April. 2026
-Final Proofreading 14 June. 2026
- Available online: 31. June .2026

Keywords:
- Consumer behavior
- water security
- Iraq
- water resources management
- public policies.

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The relationship between water consumption behavior and water security in Iraq extends beyond the service dimension to broader political, economic, social, and security dimensions. Water security in Iraq is no longer solely dependent on the adequacy of available water resources, but is also determined by the nature of water use patterns, the efficiency of water management, and the ability of the state and society to control waste, pollution, and poor distribution. Iraq is among the countries most reliant on water imported from outside its borders, at a time when the effects of population growth, urban expansion, deteriorating infrastructure, the persistence of traditional irrigation methods, and weak public awareness of the value of water are intensifying, in addition to regional pressures resulting from the policies of upstream countries. Therefore, the decline in water security in Iraq over the last decade was not solely due to external factors, but also a direct reflection of internal imbalances in consumption behavior at both the individual and institutional levels. These imbalances are manifested in domestic wastefulness, weak pricing and metering, high losses in the networks, and the agricultural sector's appropriation of the largest share of water without a corresponding efficiency in production or management.

*Corresponding Author: Istabraq Fadhl Shaeer, EMail: dr.istabraq@nahrainuniv.edu.iq, Tel:009647705346236, Affiliation: Al-Nahrain University – College of Political.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- الاستلام: 26 آذار 2026
- الاستلام بعد التنقيح 6 نيسان 2026
- تم القبول: 23 نيسان 2026
- التدقيق النهائي: 14 حزيران 2026
- متاح على الانترنيت: 31 حزيران 2026

الكلمات المفتاحية:

- **السلوك الاستهلاكي**
- **الأمن المائي**
- **العراق**
- **إدارة الموارد المائية**
- **السياسات العامة .**

الخلاصـــة: تتجاوز العلاقة بين الســلوك الاســتهلاكي للمياه وبين الأمن المائي في العراق البعد الخدمي إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية أوسع، فالأمن المائي في العراق لم يعد يرتبط فقط بكفاية الموارد المائية المتاحة، وإنما بات يتحدد أيضاً بطبيعة أنماط استخدامها، وكفاءة إدارتها، ومدى قدرة الدولة والمجتمع على ضــبط الهدر والتلوث وســوء التوزيع، كما أن العراق يُعد من أكثر الدول اعتماداً على المياه الواردة من خارج حدوده، في وقت تتعاظم فيه آثار النمو السكاني، والتوسع العمراني، وتدهور البنى التحتية، واستمرار أساليب الري التقليدية، وضـعف الوعي المجتمعي بقيمة المياه، فضـلاً عن الضـغوط الإقليمية الناتجة من سياسـات دول المنبع، وعلى هذا فأن تراجع الأمن المائي في العراق في العقد الاخير لم يكن نتيجة العامل الخارجي وحده، بل كان أيضـــاً انعكاســـاً مباشراً لخلل داخلي في السلوك الاستهلاكي على المستويين الفردي والمؤسسي، تمثل في الإسراف المنزلي، وضعف التسعير والقياس، وارتفاع الضائعات في الشبكات، واستحواذ القطاع الزراعي على الحصة الأكبر من المياه من دون كفاءة موازية في الإنتاج أو الإدارة.

المقدمة:

يشغل موضوع المياه اليوم موقعاً مركزياً في دراسات العلوم السياسية، لأن المياه لم تعد مورداً خدمياً فحسب، بل أصبحت عنصراً مؤثراً في الاستقرار الداخلي، وصنع القرار العام، وشبكات الاعتماد المتبادل بين الدول، وأحد محددات الأمن الإنساني والتنمية المستدامة. وفي الحالة العراقية تكتسب هذه الإشكالية وزناً مضاعفاً، لأن العراق يقع ضمن بيئة جافة إلى شبه جافة، ويعتمد بدرجة كبيرة على نهري دجلة والفرات وروافدهما، وهما موردان عابران للحدود، الأمر الذي يجعل الأمن المائي العراقي متأثراً في الوقت نفسه بعوامل داخلية تخص الإدارة والاستهلاك، وعوامل خارجية تخص سياسات دول المنبع والتغيرات المناخية. وقد أخذ ملف المياه في العراق يزداد تعقيداً بفعل مجموعة متداخلة من المتغيرات؛ فقد ترافقت مرحلة ما بعد 2003 مع توسع عمراني، وزيادة عدد السكان في المدن، وتنامي الضغط على الخدمات العامة، وتراجع كفاءة البنى التحتية، فضلاً عن استمرار الاعتماد على أنماط ري تقليدية واستهلاك منزلي غير رشيد، وفي الوقت نفسه استمرت الضغوط الإقليمية الناتجة من مشروعات السدود والتحويلات المائية في تركيا وإيران، ما أدى إلى انخفاض الواردات المائية وتراجع نوعية المياه وارتفاع الملوحة في بعض المناطق الجنوبية، لذلك لم يعد ممكناً تفسير أزمة الأمن المائي العراقي من زاوية "شح المورد" فقط، بل أصبح من الضروري إدخال متغير "السلوك الاستهلاكي" في التحليل، لأن طريقة استخدام المياه داخل المجتمع والدولة تسهم مباشرة في توسيع أو تقليص الفجوة المائية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يمثل استجابة علمية وعملية مُلحة لواقع الأمن المائي في العراق؛ فعلى الصعيد المعرفي، تسعى الدراسة إلى ردم الفجوة في الأدبيات السياسية والاجتماعية عبر ربط "السلوك الاستهلاكي" بالأمن القومي، مقدمةً مقاربة تحليلية تتجاوز التفسيرات التقليدية للأزمة. أما على الصعيد التطبيقي، فتنبع قيمتها من قدرتها على تزويد صناع القرار بتشخيص واقعي لمواطن الهدر (الفردي والمؤسسي)، وتقديم استراتيجيات إجرائية تهدف إلى ترشيد الاستهلاك وحوكمة الموارد، بما يضمن تعزيز مرونة الدولة في مواجهة الضغوط الإقليمية والمناخية وتأمين حق الأجيال القادمة في المياه.

إشكالية البحث: تتبلور إشكالية البحث في أنَّ استمرار الأنماط السلوكية التقليدية في التعامل مع المياه، في ظل ظروف مناخية وجيوسياسية قاسية، قد حول "الأمن المائي" من تحدٍّ يمكن إدارته إلى "تهديد وجودي" يهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في العراق. ومن هنا يبرز تساؤل مفاده: إلى أي مدى أسهم السلوك الاستهلاكي (الفردي والمؤسسي) في تعميق أزمة الأمن المائي في العراق خلال المدة 2020–2025؟ ويتفرع من هذا الإشكالية أسئلة فرعية لعل أهمها:

- كيف تتشكل الأنماط السلوكية للفرد العراقي في استهلاك المياه، وما هي الدوافع السيكولوجية والاجتماعية خلف الهدر؟
- ما هي طبيعة السلوك المؤسسي (الحكومي والقطاعي) في إدارة وتوزيع الموارد المائية، وهل ينسجم مع معايير الاستدامة؟
- ما هي طبيعة العلاقة الارتباطية بين زيادة معدلات الاستهلاك وتراجع مؤشرات الأمن المائي الوطني؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مؤداها أن تراجع الأمن المائي في العراق خلال المدة المذكورة لم يكن نتيجة العامل الخارجي وحده، بل كان أيضاً انعكاساً مباشراً لخلل داخلي في السلوك الاستهلاكي على المستويين الفردي والمؤسسي، تمثل في الإسراف المنزلي، وضعف التسعير والقياس، وارتفاع الضائعات في الشبكات، واستحواذ القطاع الزراعي على حصة كبيرة من المياه من دون كفاءة موازية في الإنتاج أو الإدارة.

مناهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستنداً إلى النصوص الدستورية والقانونية العراقية، والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، وتقارير المنظمات الدولية المتخصصة. والغاية من هذا المنهج ليست فقط توصيف الواقع، بل تفكيك العلاقة بين الاستهلاك والأمن، وبيان كيف تحولت المياه في العراق من مورد طبيعي إلى ملف أمني وسياسي متعدد المستويات.

هيكلية البحث: لغرض الإحاطة بأبعاد العلاقة بين السلوك الاستهلاكي والأمن المائي، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وعلى النحو الآتي:

- المبحث الأول (الإطار المفاهيمي والتشريعي للسلوك الاستهلاكي والأمن المائي): وسيتناول تأصيل مفاهيم السلوك الاستهلاكي والأمن المائي، مع استعراض الغطاء القانوني والدستوري المنظم لإدارة المياه في العراق.
- المبحث الثاني (أنماط استهلاك المياه في العراق 2020–2025): سيركز على الجانب التطبيقي برصد الأنماط السلوكية الفردية والمجتمعية، وتحليل الاستهلاك القطاعي (الزراعي والمؤسسي) للمدة 2020–2025، مع تسليط الضوء على حجم الضائعات والهدر البنيوي.
- المبحث الثالث (تأثير السلوك الاستهلاكي على الأمن المائي في العراق): سيتم فيه البحث في الآثار الداخلية والإقليمية الناتجة عن خلل الاستهلاك، ويختتم برسم رؤية مستقبلية تقترح آليات للتحول نحو الإدارة الذكية للطلب وحوكمة الموارد.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي للسلوك الاستهلاكي والأمن المائي

يتطلب فهم أزمة المياه في العراق تجاوز النظرة التقليدية التي تركز على الوفرة الطبيعية فقط، والالتفات إلى "الإنسان" كفاعل أساسي في استدامة هذا المورد أو استنزافه، فلابد من تأصيل المفاهيم الأساسية المرتبطة بسلوك المستهلك وعلاقتها بتحقيق الأمن المائي، مع استعراض الغطاء التشريعي والقانوني الذي ينظم إدارة هذه الثروة الوطنية في العراق.

المطلب الأول: مفهوم السلوك الاستهلاكي والأمن المائي

يقصد بالسلوك الاستهلاكي، في المعنى العام، مجمل الأنماط والقرارات والممارسات التي تحدد كيفية استخدام الأفراد والجماعات والمؤسسات للسلع والخدمات المتاحة[1]، وعند إسقاط المفهوم على المياه، فإنه لا يقتصر على كمية الاستهلاك، بل يشمل طريقة الاستخدام، ومستوى الكفاءة، ومدى الالتزام بالترشيد، والموقف من التسعير والقياس، وطبيعة التفاعل مع البنى التحتية المائية، ومستوى الحساسية تجاه الندرة والتلوث، وبهذا المعنى فإن السلوك الاستهلاكي المائي هو ترجمة عملية لثقافة المجتمع، وقدرة الدولة على التنظيم، وكفاءة المؤسسات في الضبط والمتابعة.

أما الأمن المائي، فقد عرّفته الأمم المتحدة بأنه قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية ونوعية مقبولة من المياه، بما يكفل سبل العيش والرفاه والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحمي من التلوث والكوارث المائية ويحافظ على النظم البيئية في مناخ من الاستقرار السياسي والسلم[2]. ويكشف هذا التعريف أن الأمن المائي لا يساوي مجرد توافر الماء، بل يقوم على أربعة عناصر مترابطة وهي: الكفاية، والجودة، والاستدامة، والقدرة المؤسسية والسياسية على الحماية والتوزيع. ومن هنا فإن أي خلل في السلوك الاستهلاكي ينعكس مباشرة على هذه العناصر، فالإسراف يقلل الكفاية، والتلوث يضرب الجودة، والضائعات تقوض الاستدامة، وضعف الحوكمة يهدد العدالة والاستقرار.

وفي العراق، يكتسب المفهوم بعداً سياسياً أوضح من غيره، لأن المورد المائي نفسه يقع في مجال التنافس الداخلي والإقليمي، فالعراق يعتمد على أنهار عابرة للحدود، وتاريخياً كان التذبذب السنوي في تصريف دجلة والفرات كبيراً؛ إذ سجل مجموع النهرين في بعض السنوات أكثر من 84 مليار م3، بينما هبط في سنوات

---

[1] لزهر بوراضي، عقلنة السلوك الاستهلاكي من منظور القيم الدينية، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد (7) ، العدد (2)، (2023)، ص194.

[2] Greg Shapland, **Water Security in Iraq**, LSE / FCDO, (1 May 2023), p. 6.

الجفاف إلى أقل من 30 مليار م3، وهو تفاوت يعقد التخطيط ويجعل إدارة الطلب قضية مصيرية لا اختيارية[1]، وبذلك يصبح الأمن المائي العراقي مؤشراً على كفاءة الدولة في التعامل مع الندرة والتذبذب، لا مجرد توصيف لحجم المورد الطبيعي.

ويظهر ارتباط السلوك الاستهلاكي بالأمن المائي في العراق على مستويين[2]:

- **مستوى المجتمع:** إذ تؤدي أنماط الاستخدام المنزلي غير الرشيد، وضعف ثقافة العدادات، واعتياد الاستهلاك المرتفع، إلى زيادة الضغط على شبكات الإمداد.
- **مستوى الدولة:** إذ تفضي سياسات التشغيل، والهدر في الشبكات، واستمرار تقنيات الري التقليدي، وضعف الصيانة، إلى تحويل جانب مهم من المشكلة من (محدودية واردات) إلى (سوء إدارة استخدام)، وهناك تقارير تؤكد أن العراق يعاني من ضعف شديد في كفاءة الاستخدام، وأن خسائر النظام المائي كبيرة جداً، الأمر الذي يعني أن نسبة معتبرة من المياه المتاحة لا تصل فعلياً إلى الاستخدام المنتج أو الآمن.

وعليه، فإن السلوك الاستهلاكي في الحالة العراقية ليس مفهوماً أخلاقياً فقط، بل هو متغير سياسي–اقتصادي، لأنه يرتبط بقرارات التسعير، ودعم الخدمات، وأولويات القطاعات، وبالثقافة العامة تجاه الملكية العامة، كما أن الأمن المائي لا ينبغي فهمه بوصفه ملفاً فنياً يخص وزارات الخدمات فقط، بل باعتباره جزءاً من الأمن الوطني والإنساني، فهو يستند على أساس جوهري وهو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان للمجتمع بكامله[3]، وشرطاً للتنمية الزراعية والاستقرار المجتمعي وتخفيف التوترات المحلية والإقليمية. ومن ثم فإن تحليل العلاقة بينهما يقتضي الجمع بين المقاربة القانونية والمؤسسية والاجتماعية والسلوكية فأزمة المياه في العراق ليست مجرد "نقص في كميات الأمطار أو تدفقات الأنهار"، بل هي تشابك معقد يتطلب حلاً لا يقتصر على بناء السدود أو حفر الآبار فقط، بل يمتد ليشمل أربعة مسارات متكاملة: أولها التشريع والردع والذي يمثل المقاربة القانونية، وثاني مسار وهو الإدارة والحوكمة ويمثل المقاربة المؤسسية، والمسار الثالث هو الثقافة والوعي ويمثل المقاربة الاجتماعية، والمسار الأخير وهو التحفيز والترشيد ويمثل المقاربة السلوكية.

---

(1) FAO, **AQUASTAT Country Profile** – Iraq, (Rome, 2008), p.8.

(2) Greg Shapland, Water Security in Iraq, op. cit, p. 3- 21.

(3) كفاح صالح الاسدي، الامن المائي في العراق – المشكلات والمعالجات (محافظة البصرة أنموذجاً)، **مجلة آداب الكوفة**، مجلد 1، العدد 15،(الكوفة: 2013)، ص79.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي لإدارة المياه في العراق

يقوم الإطار التشريعي لإدارة المياه في العراق على مستويات متداخلة تبدأ بالدستور، ثم القوانين المؤسسية والتنظيمية، ثم النصوص الاخرى ذات الصلة، فعلى المستوى الدستوري، أقر دستور جمهورية العراق لسنة 2005 حق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة، وألزم الدولة بحماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما، وهو ما يضع المياه ضمن دائرة الحقوق الأساسية المرتبطة بالبيئة والصحة العامة[1]. وهذه الدلالة مهمة، لأن قضية المياه هنا لا تُختزل في إدارة مورد اقتصادي، بل تُفهم ضمن منظومة حقوقية وسيادية.

وفيما يتعلق بالاختصاصات، منح الدستور السلطات الاتحادية اختصاصاً حصرياً في تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق، وضمان مناسيب تدفقها وتوزيعها العادل داخل العراق وفق القوانين والأعراف الدولية. وفي المقابل، جعل رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها من الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم، كما جعل رسم السياسة البيئية لحماية البيئة من التلوث ضمن الاختصاصات المشتركة أيضاً، مع أولوية لقانون الأقاليم والمحافظات في حالة التعارض في الاختصاصات المشتركة[2]. وهذه الصياغة تكشف أن إدارة المياه في العراق محكومة بازدواجية مؤسسية: مركزية في ملف المياه العابرة للحدود، وتشاركية في ملف الإدارة الداخلية والتوزيع والحماية البيئية[3].

أما على مستوى التشريع المؤسسي، فإن قانون وزارة الموارد المائية رقم (50) لسنة 2008 يمثل الأساس القانوني الأوضح لإدارة قطاع المياه، فقد نص القانون على أن الوزارة تهدف إلى التخطيط لاستثمار الموارد المائية في العراق، السطحية والجوفية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للثروة المائية، وصيانة حقوق العراق في المياه الدولية المشتركة، والوصول إلى اتفاقات عادلة مع الدول المتشاطئة، وإدامة الأهوار والمسطحات المائية. كما خولها القيام بالدراسات الخاصة بمشروعات الري والسدود والاستصلاح والمياه الجوفية، وتنظيم توزيع المياه، ودرء أخطار الفيضانات والسيول، والتنسيق مع الجهات الوطنية والدولية، فضلاً عن إدخال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات الجغرافية والتوعية الشعبية بأهمية المحافظة على الثروة المائية[4].

---

[1] المادة (33) من **دستور العراق** لسنة 2005.

[2] ينظر: المواد (110/ثامناً)، (114/رابعاً وسابعاً)، (115) من **دستور العراق** لسنة 2005.

[3] رعد رحيم حمود العزواي، قيس ياسين خلف، الطرق والتقنيات المستخدمة في حفظ وزيادة الموارد المائية في العراق، **مجلة ديالى للعلوم الانسانية**، مجلد 1، عدد 66،(ديالى: 2015)، ص210.

[4] ينظر: المواد (2) و (3) من **قانون وزارة الموارد المائية** رقم (50) لسنة 2008.

وتتضح من هذا القانون حقيقة أساسية، هي أن المشرع العراقي لم ينظر إلى المياه باعتبارها ملفاً فنياً محدوداً، بل باعتبارها مورداً استراتيجياً يتطلب جهازاً مركزياً متعدد الوظائف. فالمادة الثامنة من القانون أظهرت اتساع البنية التنظيمية للوزارة، إذ تشمل دوائر مركزية وهيئات عامة للتشغيل والصيانة والسدود والخزانات والمياه الجوفية، فضلاً عن مراكز الدراسات والتصاميم وإنعاش الأهوار، وهو ما يدل على أن الإدارة المائية في العراق تتطلب منظومة مؤسسية مركبة، لكن هذا الاتساع التنظيمي لم ينعكس دائماً على مستوى الكفاءة الفعلية أو التكامل بين التخطيط والتنفيذ.

وعلى مستوى الحماية البيئية، يكتسب قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009 أهمية خاصة، لأنه وضع قيوداً صريحة على التلوث المائي، فقد حظر القانون طرح النفايات السائلة المنزلية أو الصناعية أو الخدمية أو الزراعية في المياه السطحية أو الداخلية أو الجوفية ما لم تتم المعالجة اللازمة لها وبما ينسجم مع المعايير والمواصفات، كما حظر إلقاء المخلفات الصلبة والجيف في الموارد المائية واستخدام المواد السامة أو المتفجرة في الصيد والتصريف النفطي الضار بالمسطحات المائية[1]. وربط القانون ذلك بإجراءات إنفاذ وعقوبات، فأجاز توجيه الإنذارات وفرض الغرامات وإغلاق المنشآت المخالفة مؤقتاً، كما أقر عقوبات سالبة للحرية وغرامات مالية بحق المخالفين[2]. وهذا يعني أن المشرع لم يكتفِ بتنظيم الإدارة، بل انتقل إلى تجريم الإضرار بالمورد المائي.

غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في غياب النصوص، بل في الفجوة بين النص والتطبيق، فالنظام القانوني العراقي يوفر قاعدة جيدة نسبياً لحماية المورد المائي، لكنه يعاني من ثلاث مشكلات:

- تشتت الاختصاصات بين المركز والمحافظات والجهات القطاعية،
- ضعف إنفاذ القانون على المخالفات اليومية المتعلقة بالتجاوزات والهدر والتلوث،
- غياب قانون مائي شامل وموحد يربط بين إدارة الطلب، وتسعير المياه، وحقوق الاستخدام، وإعادة الاستعمال، وحوكمة البيانات، والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية.

ولذلك يمكن القول إن الإطار التشريعي الحالي في العراق يمثل قاعدة ضرورية، لكنه غير كاف وحده ما لم يقترن بإصلاح مؤسسي وسلوكي متزامن، وعلى الرغم من ذلك يرى بعض الباحثين ان الاطار التشريعي والمؤسساتي في العراق سبباً اولياً من أسباب أزمات المياه بغض النظر عن كون المشكلة في وجود التشريع او عدم تطبيقه ، فهو لم يعد له القدرة على مواجهة تحديات الامن المائي في العراق كمشاكل فقدان السيطرة على كميات الخزين المائي وتصريف المياه من خلال نواظم الماء ، علاوةً على ذلك الانخفاض في مستوى

---

[1] المادة (14) من قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009.

[2] المادة (33) و (34) من القانون نفسه.

الاستثمارات في مشاريع الموارد المائية بسبب تراجع الاستثمار في العراق لأسباب عديدة مثل الإرهاب في المدة السابقة (2013–2015) وكذلك عدم استقرار النظام السياسي وعدم وجود اطر شاملة لحماية الجهات الاستثمارية المحلية او الاجنبية[1].

المبحث الثاني: أنماط استهلاك المياه في العراق 2020–2025

لفهم السلوك الاستهلاكي والأمن المائي في العراق للمدة 2020–2025 لابد من استعراض الكيفية التي يتم بها استهلاك المورد المائي في العراق خلال المدة المرصودة، والتي شهدت تحديات مناخية حادة وضغوطاً سكانية متزايدة، مما انعكس على الأنماط السلوكية للأفراد والقطاعات الرسمية على حد سواء.

المطلب الأول: الأنماط السلوكية الفردية والمجتمعية

إذا كانت أزمة المياه في العراق تُقرأ غالباً من زاوية انخفاض الواردات المائية، فإن قراءة أنماط الاستهلاك تكشف وجهاً آخر للأزمة يتمثل في السلوك المجتمعي اليومي تجاه الماء، فالمياه في الوعي الشعبي العراقي ظلت زمناً طويلاً مرتبطة بفكرة الوفرة النسبية، لا سيما في المناطق التي اعتادت وجود النهر أو القنوات أو الإمدادات الحكومية من دون تسعير حقيقي رادع، وقد أسهم هذا الإرث الثقافي، مع ضعف التعرفة المائية وغياب العدادات في كثير من المناطق، في ترسيخ سلوك استهلاكي لا يتعامل مع المياه باعتبارها مورداً نادراً يجب ترشيده، بل خدمة عامة منخفضة الكلفة يمكن استخدامها بلا ضابط[2].

وتظهر هذه المسألة بوضوح في بعض البيانات التي تشير إلى أن التعرفة المائية في العراق منخفضة جداً، وأن غياب القياس الفعلي للاستهلاك أسهم في جعل الفواتير منفصلة عن حجم الاستخدام، وهو ما شجع على الإفراط في الاستهلاك المنزلي، وقد سجلت إحدى النشرات للأمم المتحدة في العراق في سنة 2013 أن معدل الاستهلاك اليومي للفرد بلغ 392 لتراً يومياً، وهو معدل يتجاوز المعيار الدولي المشار إليه البالغ 200 لتر يومياً، بما يعكس اتساع فجوة الوعي والسلوك تجاه ندرة الماء[3]. ولكن الواقع الأسوأ هو ما أشار له وزير الموارد المائية العراقي (عون ذياب) في تصريح له عام 2024 أن استهلاك المياه في بغداد فقط يتجاوز

---

[1] مصطفى جاسم حسين، سلوى عضنفر حكمت، تحديات الامن المائي العراقي، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 54،(بغداد: 2023)، ص65.

[2] سندس جاسم شعيبث، سحر كريم كاطع، سعاد جواد كاظم، حامد عباس محمد، الأمن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق للمدة 2004–2022م، **مجلة الريادة للمال والاعمال**، المجلد (6) العدد (الخاص–1) 2025، ص52.

[3] Water in Iraq Factsheet, **UN Iraq Joint Analysis and Policy Unit**, March 2013, p. 2.

(600) لتر يومياً للفرد[1]، ولا ينبغي فهم هذا الرقم باعتباره دلالة على وفرة الخدمة، بل على ضعف الإدارة السعرية والرقابية، لأن الجزء الاكبر من هذا الاستهلاك يكون في الحقيقة ناتجاً من سوء الاستخدام أو التسرب داخل الوحدات السكنية أو الاستخدامات الثانوية غير الضرورية.

ويزداد أثر هذا النمط السلوكي حين يقترن بضعف البنى التحتية في المدن والقرى، فالمستهلك الذي لا يثق بانتظام الخدمة أو جودة الماء قد يلجأ إلى التخزين المفرط، أو السحب غير المنظم، أو الحفر العشوائي للآبار، أو تشغيل مضخات منزلية تؤثر في توازن الشبكات المحلية، وهكذا ينشأ نمط من السلوك الدفاعي الذي يفاقم المشكلة بدلاً من حلها، كما أن ضعف الثقة بين المواطن والمؤسسة يجعل الترشيد يبدو عبئاً أحادياً، في حين تبقى الشبكات نفسها مهدرة، الأمر الذي يضعف الحافز الأخلاقي على الاقتصاد في الاستخدام.

والسلوك المجتمعي لا يقتصر على المجال المنزلي، فالمجتمع الريفي بدوره حافظ في مساحات واسعة، على أنماط ري سيحي تقليدية تقوم على غمر الأراضي بكميات كبيرة من المياه، وهي أنماط ترتبط بعوامل ثقافية ومؤسسية معاً، منها ضعف الإرشاد الزراعي، ودعم بعض المحاصيل الشرهة للماء، وبطء انتشار تقنيات الري الحديث، وغياب الحوافز الاقتصادية للتحول، ولهذا لا يكون الفلاح وحده مسؤولاً عن الهدر، بل منظومة السياسات التي لم تربط بين الحصة المائية وبين الكفاءة الإنتاجية أو نوع المحصول أو ظروف الشح. كما أن الأزمات المائية المتكررة خلال سنوات الجفاف أسهمت في إعادة تشكيل السلوك الاجتماعي نفسه، ففي فترات النقص الحاد ارتفعت النزاعات المحلية حول الأسبقية في السحب، وتزايدت حساسيات التوزيع بين الأحياء والقرى والعشائر، وقد رُبطت ندرة المياه في بعض المحافظات بتوترات محلية ونزاعات قبلية بسبب التنافس على المورد المحدود، الأمر الذي يوضح أن السلوك الاستهلاكي حين يفقد الضبط المؤسسي يتحول من مجرد مسألة خدمات إلى مسألة تتصل بالسلم الأهلي المحلي.

ومن زاوية أخرى، فإن تغير السلوك الاستهلاكي في العراق خلال المدة 2020–2025 ارتبط أيضاً بالتحول العمراني والديموغرافي، فالنمو السكاني المتسارع في داخل المدن، واتساع المدن، وارتفاع الطلب على الخدمات العامة، جعل الاستخدام المنزلي للمياه أكثر كثافة، ولم يكن هذا التحول مصحوباً دوماً بإعادة تأهيل الشبكات أو تبني نظم متقدمة للقياس والترشيد، فنتج عن ذلك تضخم في الطلب المقترن بضعف في الإدارة،

Minister says Baghdad’s per capita water use exceeds 600 liters daily. (2024, September 7). https://en.964media.com/24410/

ولهذا يصبح من الخطأ النظر إلى المستهلك بوصفه فرداً معزولاً، إذ هو جزء من سياق اجتماعي ومؤسسي كامل أنتج نمطاً مائياً عالي الكلفة وضعيف الكفاءة[1].

المطلب الثاني: الأنماط الاستهلاكية لقطاعات الدولة

تكشف دراسة أنماط الاستخدام القطاعي في العراق أن جوهر المشكلة لا يكمن فقط في حجم الاستهلاك، بل في اختلال أولويات التخصيص وضعف الكفاءة بين القطاعات، فوفق احصائيات حديثة في سنة 2025 بلغ إجمالي سحب المياه في العراق نحو 66 مليار م3، كان منها 73% مخصصة للأغراض الزراعية، والباقي مخصص لأغراض الصناعة والاستخدام المنزلي وإنعاش الاهوار[2]. وهذه النسب تؤكد أن القطاع الزراعي ظل المستهلك الأكبر للمياه، وأن أي حديث عن الأمن المائي في العراق لا يمكن أن يتجاوز إصلاح البنية الزراعية ونظم الري وأنماط اختيار المحاصيل.

لكن سيطرة القطاع الزراعي على الحصة الأكبر لا تعني بالضرورة تحقيق عائد موازٍ على مستوى الأمن الغذائي أو الإنتاجية، فالقطاع الزراعي العراقي استمر لفترة طويلة في استخدام تقنيات تقليدية وشبكات مفتوحة وتسربات عالية، ما جعل جزءاً مهماً من المياه المسحوبة لا يتحول إلى قيمة اقتصادية أو غذائية كافية، ومن هنا فإن المشكلة ليست في أولوية الزراعة بذاتها، بل في نموذج الزراعة المستخدم، فحين تستهلك الزراعة النسبة الأعلى من المياه من دون تحديث بنيوي في تقنيات الإرواء، تصبح المياه المدعومة عملياً أداة لاستدامة الهدر لا لاستدامة الإنتاج[3].

أما في قطاع مياه الشرب والإمداد الحضري، فتظهر الإحصاءات الرسمية لعام 2022 صورة مهمة عن بنية التوزيع، فقد سجل الجهاز المركزي للإحصاء أن إجمالي كمية مياه الشرب المنتجة في العراق بلغ 16,155,064 م3/يوم، وكان توزعها القطاعي على النحو الآتي: 87% للقطاع المنزلي، و5.48% للقطاع

---

[1] محمد صالح ربيع، مشكلة استهلاك المياه في مدينة بغداد، **مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية**، المجلد 3، عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي التخصصي الأول للعلوم الانسانية والتربوية للمدة من 26–27 شباط 2025، الجامعة المستنصرية، 2025، ص350.

[2] خليل كريم محمد، محمود بابان، الجفاف في العراق وإقليم كوردستان على الصعيدين الخارجي والداخلي، مركز دراسات رووداو، 2025، ص4 . متاح على الرابط الاتي :
https://rudawrc.net/ar/article/alcfaf-fy-alraq-waqlym-kwrdstan-l-alsydyn-alxarcy-waldaxly-2025-07-13

[3] سندس جاسم شعيبث وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص52.

الحكومي، و7.52% لقطاعات أخرى[1]، وتدل هذه الأرقام على أن الاستهلاك الحضري يغلب عليه الطابع المنزلي، غير أن القطاع الحكومي والمؤسسات العامة يبقيان جزءاً مهماً من معادلة الطلب، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار المدارس والمستشفيات والدوائر والمرافق العسكرية والخدمية.

ولا يقل خطورة عن حجم التوزيع حجم الضائعات داخل المنظومة نفسها، فالتقرير البيئي العراقي لعام 2022 سجل أن كمية المياه المفقودة أثناء النقل عبر شبكات التوزيع بلغت 3,454,151 م3/يوم، أي بنسبة 21.4% من إجمالي المياه، مع تفاوت بين المحافظات[2]، وهذه النسبة تعني أن أكثر من خمس المياه المنتجة لا يصل إلى الاستخدام النهائي بسبب التهالك والتسرب وسوء الصيانة والتجاوزات، وهو ما يجعل الدولة نفسها مساهماً أساسياً في إعادة إنتاج الأزمة، وعندما نقارن هذه النسبة بتقديرات أخرى أشارت إلى أن خسائر النظام المائي العراقي قد تصل إلى نحو 68% في بعض الحلقات الأوسع لمنظومة الاستخدام، ندرك أن الهدر البنيوي ليس عرضاً طارئاً، بل سمة مزمنة في إدارة الماء بالعراق[3].

ومن المؤشرات الدالة أيضاً على طبيعة الاستجابة الحكومية لأنماط الطلب، ما يتعلق بالبنية التحتية لمحطات المياه والتحلية والآبار، فقد بلغ عدد مشاريع مياه الشرب والمجمعات المائية في العراق عام 2022 نحو 3,465 مشروعاً، منها 2,719 عاملة، و502 عاملة جزئياً، و244 متوقفة، كما بلغ عدد محطات تحلية المياه 313 محطة، في حين بلغ عدد الآبار المنصوبة على محطات إنتاج المياه 984 بئراً[4]. وتُظهر هذه الأرقام أن الدولة لجأت، مع تصاعد الضغوط المائية، إلى توسيع البنية التحتية التكميلية كالمحطات والآبار والتحلية، إلا أن هذه الاستجابة بقيت ذات طابع علاجي جزئي، لأنها لم تعالج جوهر المشكلة المرتبط بالكفاءة والطلب ونوعية الإدارة.

هذا ويرى الباحث ان أيضاً من أنماط الاستهلاك القطاعي أيضاً البعد البيئي، وخصوصاً ما يتعلق بالأهوار والمسطحات المائية، فالماء في العراق لا يستهلك فقط في الزراعة والشرب والصناعة، بل يخصص أيضاً للحفاظ على الأهوار، وتوليد الطاقة، ومكافحة التصحر، وتخفيض الملوحة، وهي استخدامات تضع الدولة أمام معادلة توزيع شديدة التعقيد، وكلما ضاقت الموارد وارتفع الطلب، أصبح قرار تخصيص المياه قراراً سياسياً

---

[1] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، **الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) لسنة 2022**، جدول (22)، ص41.

[2] المصدر نفسه، جدول (17)، ص36.

[3] Greg Shapland, Water Security in Iraq, op. cit., p. 21.

[4] جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، **الإحصاءات البيئية للعراق (كمية ونوعية المياه) لسنة 2022**، الجداول (12) و(14)، ص31، 33.

بامتياز، لأنه يفاضل بين الغذاء والطاقة والصحة والبيئة والاستقرار الاجتماعي، ومن ثم فإن نمط استهلاك قطاعات الدولة لا يعبر عن أرقام مجردة، بل عن منظومة أولويات عامة تحتاج إلى إعادة ترتيب على أساس الكفاءة والأمن الوطني.

ويستفاد من ذلك أن أزمة الاستهلاك القطاعي في العراق ليست أزمة زيادة طلب فقط، بل أزمة حوكمة تخصيص، فالدولة العراقية خلال المدة 2020–2025 أنفقت قدراً كبيراً من الجهد على إدارة الندرة، لكنها لم تنتقل بالسرعة الكافية من نموذج التوسعة الإنشائية إلى نموذج الإدارة الذكية للطلب، ولهذا بقيت البنية التحتية تتوسع أحياناً، في حين ظلت مؤشرات الفقد واللاعدالة وضعف التسعير ونقص العدادات والتلوث مرتفعة، فكان الناتج أمنًا مائياً هشاً مهما تضاعفت المشاريع.

المبحث الثالث: تأثير السلوك الاستهلاكي على الأمن المائي في العراق

لا تتوقف انعكاسات الأنماط الاستهلاكية عند حدود الهدر اللحظي للمورد المائي، بل تمتد لتشكل خارطة التحديات البنيوية والسيادية التي تواجه الدولة العراقية، فالسلوك الاستهلاكي، بصفته متغيراً حركياً، يعمل كمحرك أساسي في تأزيم أو انفراج واقع الأمن المائي، مؤثراً بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي والموقف التفاوضي الإقليمي. وبالتالي فهو يرسم المستقبل للأمن المائي في العراق.

المطلب الأول: الآثار الداخلية والإقليمية

أنتج التفاعل بين الاستهلاك غير الرشيد للمياه ومحدودية الموارد المائية في العراق آثاراً اقتصادية واجتماعية عميقة، إذ أدى استمرار الاعتماد على أنظمة الري التقليدية وارتفاع معدلات الاستهلاك إلى استنزاف الحصة المائية دون تحقيق كفاءة إنتاجية، ما انعكس سلباً على القطاع الزراعي، وأضعف الأمن الغذائي، وأسهم في تراجع الثروة الحيوانية وزيادة البطالة في المناطق الريفية، خاصة في البيئات الهشة. اجتماعياً، تسبب تدهور الوضع المائي في الجنوب والأرياف المتأثرة بالملوحة وتذبذب الإمدادات بارتفاع الهشاشة المعيشية وتراجع استقرار سبل العيش، مع تسجيل حالات نزوح داخلي مرتبطة بشح المياه وارتفاع الملوحة شملت نحو 20 ألف شخص وفق تقارير المنظمة الدولية للهجرة لعام 2021، إضافة إلى لجوء بعض الأسر للهجرة الداخلية أو إرسال أفرادها للعمل في مدن أخرى. كما تحولت أزمة المياه إلى عامل يعيد تشكيل البنية الاجتماعية، حيث اضطرت أسر تعتمد كلياً على الزراعة أو الثروة الحيوانية إلى ترك أنشطتها أو الهجرة القسرية، خصوصاً في جنوب العراق حيث يعتمد نحو 8% من الأسر بشكل كامل على هذه الموارد دون بدائل دخل، ومع انتقال المتضررين إلى المدن والأطراف الحضرية ازداد الضغط على الخدمات والبنى التحتية وارتفعت معدلات العمل

غير الرسمي والإقصاء الاجتماعي، ما جعل أزمة المياه تتجاوز كونها مشكلة بيئية لتصبح عاملاً مباشراً في إعادة إنتاج الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[1].

أما على المستوى الإقليمي، فإن هشاشة الأمن المائي العراقي تتفاقم بفعل الطبيعة العابرة للحدود لمصادر المياه. إذ أن نهري دجلة والفرات نهران دوليان ينبعان من تركيا، وأن تركيا تسهم بنحو 90% من تدفق الفرات، بينما تعتمد أجزاء مهمة من تدفق دجلة وروافده على تركيا وإيران، الأمر الذي يجعل العراق في موقع دولة مصب شديدة الحساسية تجاه سياسات المنبع[2]. وعندما يقترن هذا الاعتماد الخارجي بنسبة اعتماد إجمالية تتجاوز 53% على الموارد الواردة من خارج الحدود، يصبح أي هدر داخلي مضاعف الأثر، لأن كل متر مكعب مهدور داخل العراق هو في الحقيقة مورد نادر سياسياً وجغرافياً.

وفي هذا السياق، يشير تقرير "الأمن المائي في العراق" إلى أن العراق يعاني من أمن مائي ضعيف بسبب مزيج من زيادة الاستهلاك في دول المنبع، ولا سيما تركيا وإيران، وبسبب "الكفاءة المتدنية للغاية" في استخدام المياه المتاحة داخلياً[3]. وهذه الصياغة مهمة لأنها تكسر التفسير الأحادي الذي يلقي المسؤولية كاملة على الخارج؛ إذ إن العامل الإقليمي حاسم فعلاً، لكنه يصبح أشد وطأة عندما يلتقي ببنية داخلية مهدرة، لذلك فإن التهديد الإقليمي لا يفسر الأزمة وحده، بل يضاعف أثر الخلل المحلي في السلوك والإدارة.

ومن ثم فإن الآثار الداخلية والإقليمية مترابطة عضوياً، فكلما زادت الندرة الخارجية بسبب السدود والتحويلات والتغير المناخي، ارتفعت كلفة الهدر الداخلي، وكلما بقي الاستهلاك المحلي غير منضبط، تراجعت قدرة العراق التفاوضية، لأن الدولة التي لا تستثمر بكفاءة ما يصلها من ماء تجد نفسها في موقع أضعف سياسياً حين تطالب بحصص أكبر. وعليه، فإن إصلاح السلوك الاستهلاكي ليس شأناً خدماتياً داخلياً فحسب، بل جزء من بناء موقف إقليمي أقوى وأكثر مشروعية.

المطلب الثاني: اليات وسياسات النهوض بواقع الأمن المائي في العراق

إن أي رؤية مستقبلية للأمن المائي في العراق لا يمكن أن تنجح إذا استمرت في التعامل مع المشكلة بوصفها أزمة عرض فقط، فالمؤشرات المستقبلية تنذر بتفاقم الفجوة المائية، فعلى ضوء الدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والأراضي في العراق (SWLRI) لعام 2014، التي صدرت من قبل وزارة الموارد المائية العراقية، بالتعاون مع شركة Hydro Nova، تبين أن حجم المياه المتاحة للعراق قد ينخفض بأكثر من 20% بحلول

(1) IOM Iraq, Migration**, Environment, and Climate Change in Iraq**, 2022, p. 5-14.

(2) مصطفى جاسم حسين، سلوى عضنفر حكمت، مصدر سبق ذكره، ص61–62.

(3) Greg Shapland, Water Security in Iraq, op. cit, p. 3.

عام 2035، وأن الفجوة بين العرض والطلب قد تصل إلى قرابة 11 مليار م3 سنوياً إذا لم تُنفذ إصلاحات كبرى[1]. وهذه التوقعات تجعل من التحول إلى إدارة الطلب أولوية وطنية، لا مجرد خيار فني.

وتبدأ الرؤية المستقبلية للأمن المائي في ضوء السلوك الاستهلاكي في العراق من خلال إعادة تعريف الماء في السياسات العامة وهذا يقتضي:

– إصلاح نظام التعرفة والقياس تدريجياً، بحيث ترتبط كلفة الاستهلاك بحجمه ونوعه من دون الإضرار بالفئات الفقيرة، فغياب العدادات والتعرفة الحقيقية أضعف الحافز على الترشيد، وأبقى الهدر مقبولاً اجتماعياً، ومن ثم فإن العدادات الذكية، والتسعير المتدرج، وتحفيز الاقتصاد في الاستهلاك، يمكن أن تنقل سلوك الفرد من الاستهلاك المفتوح إلى الاستهلاك المسؤول، وبالتالي فأن تحسين استخدام الماء وضع تسعير مناسب لاستخدامه يمثل خيار مستدام لحل مشاكل المياه في العراق[2].

– تقليص الضائعات في الشبكات باعتباره أسرع المسارات لتحسين الأمن المائي

– ينبغي أن تكون الزراعة في قلب الإصلاح، لأنها أكبر مستهلك للمياه، والمقصود هنا ليس تقليص الزراعة بوصفها قطاعاً استراتيجياً، بل إعادة هيكلتها، وهذا يشمل التوسع في الري بالرش والتنقيط، وإعادة النظر في سياسة المحاصيل الشرهة للماء، وربط الدعم الزراعي بالكفاءة المائية، وتعميم الإرشاد الزراعي، وتمويل التحول التقني للفلاحين.

– دمج البعد البيئي في الرؤية المستقبلية، فالأمن المائي لا يتحقق إذا جرى توجيه المياه فقط نحو الشرب والزراعة مع إهمال الأهوار والنظم البيئية ونوعية المياه، فالتلوث المائي يساوي عملياً فقداناً جديداً في المورد حتى لو بقيت الكمية متاحة

– تحتاج الرؤية المستقبلية إلى ربط السياسة المائية بالسياسة الخارجية بصورة أكبر، فالدستور العراقي جعل التخطيط لمصادر المياه الخارجية وضمان تدفقها العادل من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وهذا يفرض الانتقال من ردود الأفعال الموسمية إلى دبلوماسية مائية دائمة، تقوم على البيانات الدقيقة، وبناء التحالفات الفنية والقانونية، واستثمار قواعد القانون الدولي للمجاري المائية، والربط بين ملفات التعاون الاقتصادي والأمن المائي.

---

[1] المخلص التنفيذي للدراسة الاستراتيجية لموارد المياه والاراضي في العراق(SWLRI)، وزارة الموارد المائية العراقية، 2014، ص1و28و 48. منشور على الشبكة العالمية، تاريخ الزيارة 2026/4/27، الرابط :
https://researchonline.lse.ac.uk/id/eprint/119442/1/230501_WATER_SEC_IN_IRAQ_REPORT_non_sensitive_version.pdf

[2] سلام جبار شهاب، **معضلة عرض المياه في العراق وإشكالية ادارة الطلب**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص3.

– دعم حملات التثقيف العام من أجل رفع الوعي بضرورة المحافظة على المياه وحماية نوعيتها.

– الانتقال من الإدارة القطاعية المجزأة إلى الحوكمة المتكاملة للمياه، فالتعامل مع مياه الشرب بمعزل عن الزراعة أو البيئة أو التخطيط الحضري أو الطاقة يؤدي إلى تضارب في الأولويات، أما الحوكمة المتكاملة فتقوم على قاعدة بيانات وطنية موحدة، وتشارك معلوماتي بين الوزارات والمحافظات، وتقدير واضح لتكلفة كل استخدام، ومرونة في إعادة التخصيص وقت الشح، وتفعيل المجالس المحلية للمياه وروابط مستخدمي المياه في الري.وتأسيساً على ذلك، فإن الرؤية المستقبلية للأمن المائي في العراق تقوم على معادلة رباعية وهي:

– البناء السلوكي الصحيح
– تقليل الهدر
– رفع كفاءة الاستخدام
– تقوية التفاوض الخارجي

فالعراق لا يستطيع تغيير جغرافيته ولا موقعه النهري، لكنه يستطيع تقليل أثر ذلك الموقع إذا تحولت المياه من ملف رد فعل إلى ملف تخطيط استراتيجي، ومن ثقافة استهلاك إلى ثقافة إدارة. وعندها فقط يمكن للسلوك الاستهلاكي أن يتحول من عنصر ضغط على الأمن المائي إلى رافعة من روافعه.

وعلى ضوء ما تقدم، يرى الباحث أنه يمكن استشراف مستقبل الأمن المائي في العراق من خلال تحليل التفاعل بين أنماط السلوك الاستهلاكي السائدة وطبيعة إدارة الموارد المائية والبنى التحتية، إذ لا يتحدد هذا المستقبل بعامل الندرة وحده، بل بكيفية استجابة المجتمع والمؤسسات لها. فاستمرار أنماط الاستهلاك غير الكفوء، في ظل ضعف الحوكمة المائية وتباطؤ تحديث تقنيات الري وشبكات التوزيع، يرجح مساراً تصاعدياً للأزمة يتجلى في تفاقم العجز المائي وتراجع الإنتاج الزراعي واتساع الضغوط الاجتماعية. في المقابل، فإن إعادة توجيه السلوك الاستهلاكي عبر سياسات فعالة لإدارة الطلب، وتحسين كفاءة الاستخدام، وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسة، يمكن أن يفتح مساراً مغايراً يقوم على احتواء الأزمة والحد من آثارها. وعلى هذا الأساس، يمكن تصور مجموعة من الاحتمالات المستقبلية التي تتراوح بين استمرار الأزمة المائية وتفاقمها بأشكال متعددة، وبين مسار تحسني تدريجي يقود إلى تخفيف حدتها وتهيئة ظروف الانفراج النسبي.

خاتمة:

خلص البحث إلى أن العلاقة بين السلوك الاستهلاكي والأمن المائي في العراق خلال المدة 2020–2025 كانت علاقة حاسمة ومباشرة، فالأمن المائي لم يتراجع فقط بسبب انخفاض الواردات من الخارج، بل أيضاً بسبب استمرار أنماط استخدام داخلية غير كفوءة على المستويين الفردي والمؤسسي، وقد بين التحليل أن المنظومة العراقية تعاني من ازدواجية واضحة: مورد مائي يتعرض لضغوط إقليمية متزايدة، في مقابل إدارة داخلية ما زالت تعاني من الضائعات العالية، وضعف التسعير، وقصور القياس، وهيمنة أساليب الري التقليدية، وتفاوت الحماية البيئية.

Conclusion:

The research concluded that the relationship between consumer behavior and water security in Iraq during the period 2020–2025 was direct and decisive. Water security declined not only because of the decrease in external water inflows, but also due to the continuation of inefficient patterns of domestic water use at both the individual and institutional levels. The analysis demonstrated that the Iraqi system suffers from a clear duality: a water resource exposed to increasing regional pressures, alongside an internal management system that still suffers from high levels of water losses, weak pricing policies, inadequate measurement systems, the dominance of traditional irrigation methods, and uneven environmental protection.

References:

A. Arabic Sources

Books

Shihab, Salam Jabbar. *The Dilemma of Water Supply in Iraq and the Complications of Demand Management*. Baghdad: Al-Bayan Center for Planning and Studies, 2023.

Muhammad, Khalil Karim, and Mahmoud Baban. *Drought in Iraq and the Kurdistan Region: Domestic and International Dimensions*. Erbil: Rudaw Research Center, 2025.

Journal Articles

Bouaradi, Lazhar. "Rationalizing Consumer Behavior from the Perspective of Religious Values." *Global Politics Journal* 7, no. 2 (2023).

Al-Asadi, Kifah Salih. "Water Security in Iraq: Challenges and Remedies (Basra Governorate as a Case Study)." *Kufa Journal of Arts* 1, no. 15 (2013).

Hussein, Mustafa Jassim, and Salwa Ghadanfar Hikmat. "Challenges to Iraqi Water Security." *International Political Journal*, no. 54 (2023).

Shuaibath, Sundus Jassim, et al. "Water Security and Its Impact on Agricultural Development in Iraq for the Period 2004–2022." *Al-Riyadah Journal for Finance and Business* 6, Special Issue 1 (2025).

Rabee, Muhammad Salih. "The Problem of Water Consumption in the City of Baghdad." *Mustansiriya Journal of Human Sciences* 3, Special Issue (2025).

Al-Azzawi, Raad Rahim Hamoud, and Qais Yassin Khalaf. "Methods and Technologies Used in Conserving and Augmenting Water Resources in Iraq." *Dialy Journal for Human Sciences* 1, no. 66 (2015).

Official Reports

Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization. *Environmental Statistics for Iraq (Water Quantity and Quality) for the Year 2022*. Baghdad: Central Statistical Organization, 2022.

Republic of Iraq, Ministry of Water Resources. *Executive Summary of the Strategic Study for Water and Land Resources in Iraq (SWLRI).* Baghdad: Ministry of Water Resources, 2014.

Laws and Legislation

Republic of Iraq. *Constitution of the Republic of Iraq*. 2005.

Republic of Iraq. *Ministry of Water Resources Law No. 50 of 2008*.

Republic of Iraq. *Law on the Protection and Improvement of the Environment No. 27 of 2009*.

B. English Sources

Shapland, Greg. *Water Security in Iraq*. London: London School of Economics (LSE) and Foreign, Commonwealth & Development Office (FCDO), May 1, 2023.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). *AQUASTAT Country Profile: Iraq*. Rome: FAO, 2008.

United Nations Iraq Joint Analysis and Policy Unit. *Water in Iraq Factsheet*. Baghdad: United Nations, March 2013.

International Organization for Migration (IOM). *Migration, Environment, and Climate Change in Iraq*. Baghdad: IOM Iraq, 2022.

+964 Network. "Minister Says Baghdad's Per Capita Water Use Exceeds 600 Liters Daily." September 7, 2024.